14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com

الثلاثاء - 23 نوفمبر 2010 - العدد 15001
Tuesday- 23 November 2010 - Issue 15001

www.14october.com

اقتصاد دولي

إشراف/أمل حزام مدحجي

الهند متفائلة بالعودة إلى معدل نمو (9 ٪)

نيودلهي /14/ اكتوبر/ رويترز:

قال وزير المالية الهندي براناب موكيرجي للصحفيين امس إن من المنتظر أن تعود الهند لتحقيق معدل نمو يبلغ تسعة بالمئة في المتوسط في الأمد القريب حيث تشير معظم المؤشرات الاقتصادية إلى تحسن الاوضاع .

وهبط معدل النمو الاقتصادي في الهند ثالث أكبر اقتصاد في آسيا بعد الأزمة المالية العالمية في 2008 من نحو تسعة بالمئة إلى أقل من 7.5 بالمئة في 2009 - 2010 .

وقال موكيرجي "إنني متفائل. ستعود الهند إلى نمو بنحو تسعة بالمئة في المتوسط ... وهي المستويات التي كانت سائدة قبل الأزمة."

وأضاف أن هناك بوادر ارتفاع في أرباح الشركات وهوامش الربح ومعنويات قطاع الأعمال بشكل عام.

وتابع أن توقعات النمو للسنة المالية الحالية مازالت على المسار الصحيح رغم بعض المخاوف بشأن تباطؤ قطاع الصناعات التحويلية.

وتتوقع الحكومة أن ينمو الاقتصاد 8.5 بالمئة على مدى السنة المالية التي تنتهي في مارس آذار 2011.

اليابان والصين تهونان من شأن نزاع إقليمي وتتفقان على تحسين العلاقات

اليابان /14/ اكتوبر/ رويترز:

هونت اليابان والصين من شأن نزاع على مجموعة جزر سبب توترا في العلاقات. وقال رئيس الوزراء الياباني ناوتو كان إن العلاقات التجارية بين البلدين يجب ألا تتأثر بتلك النزاعات.

لكن رئيس وزراء اليابان -الذي كان يتحدث بعد يوم من اجتماع مع الرئيس الصيني هو جين تاو- كرر موقفه من الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الشرقي قائلا إنها أراض يابانية في تصريحات ربما تهدئ منتقديه في الداخل وتثير غضب الصين مرة أخرى.

وزاد التوتر بين أكبر اقتصادين في آسيا منذ سبتمبر ايلول بعدما اعتقلت اليابان قبطان سفينة صيد صينية اصطدمت سفينته بزورقين لخفر السواحل الياباني قرب الجزر المتنازع عليها التي ربما تحتوي على احتياطي هائل من الغاز.

وأفرج عن القبطان في ما بعد وأعيد إلى بلاده لكن التوترات الدبلوماسية استمرت مما أثار مخاوف من تداعياتها على العلاقات التجارية. وتعرض رئيس وزراء اليابان الذي كان قد قضى خمسة أشهر فقط في منصبه لانتقادات في الداخل لأنه أذعن فيما يبدو للضغوط الصينية.

وقال (كان) في مؤتمر صحفي في يوكوهاما قرب طوكيو حيث كان يستضيف قمة لمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (ابك) «موقف اليابان هو أنه لا توجد قضية محل نزاع.»

وأضاف «إذا نظرنا لدول أخرى لديها نزاع على أراض.. هذا لا يعني أن البلدين غير قادرين على المشاركة في روابط اقتصادية وثقافية وشعبية.»

والتقى كان السبت الماضي بالرئيس الصيني وأجريا أول مباحثات رسمية منذ تصاعد التوترات بين البلدين.

وقال كان «نحتاج للتغلب على مشكلات ثنائية متعددة ونقيم علاقات راسخة بين بلدينا.»

وخشيت اليابان أيضا من أن تكون الصين قد قلصت شحنات المعادن النادرة بعد تصاعد النزاع مما يمثل ضغوطا على الشركات اليابانية التي تستخدم هذه المعادن في صنع الكثير من منتجات التكنولوجيا المتقدمة.

وقال (كان) إن اليابان تلقت تأكيدات من بكين على أنها لن تستغل المعادن النادرة كوسيلة ضغط في النزاعات، وتجنب سؤالا حول ما إذا كان من الممكن تقديم شكوى لمنظمة التجارة العالمية.

وحث وزير الخارجية الياباني سيجي مايهارا نظيره الصيني على استئناف المحادثات الخاصة بحقول للغاز في بحر الصين الشرقي.

لكن مسؤولا يابانيا قال إن وزير الخارجية الصيني يانغ جيتشي رد قائلا إن استئناف المحادثات يتطلب «مناخا» مواتيا مما يلمح إلى أن عراقيل ما زالت متبقية.

وأضاف المسؤول الياباني أن الوزيرين اتفقا على تحسين العلاقات من خلال تبادل زيارات ثقافية وخاصة.

وجاء في بيان عن الاجتماع الوزاري في موقع وزارة الخارجية الصينية على الانترنت «يعتقد الجانبان أيضا أن عليهما اتخاذ خطوات إيجابية لتعزيز الروابط العامة وتشجيع التعاون العملي لتحقيق تحسن وتنمية في العلاقات الصينية اليابانية.»

وبينما هدأت حدة التوتر قليلا، أدلى كوي تيان كاي نائب وزير الخارجية الصيني بتصريحات تشير إلى استمرار وجود عراقيل.

وصرح كوي لصحيفة تصدر في هونج كونج بأن الصين واليابان يجب أن تضاعفا الجهود لتحسين العلاقات.

وأضاف كوي وهو سفير سابق باليابان في تصريحاته لصحيفة ون وي بو بأن الصين واليابان تهدفان إلى إقامة علاقة استراتيجية مستقرة «لكن الصراعات التاريخية والحالية والمشكلات القائمة بينهما تعني أن ذلك لن يكون دائما عملية سلسة.»

وأردف قائلا «بسبب وجود تلك الصعوبات على وجه التحديد .. يتعين على الجانبين مضاعفة الجهود ... وتشجيع إقامة علاقة ذات فائدة استراتيجية متبادلة في مصلحة كل من الصين واليابان».

ألمانيا: على المستثمرين المشاركة في تحمل عبء الأزمات

ميلانو /14/ اكتوبر/ رويترز:

قال وزير الاقتصاد الألماني راينر برودرله في مقابلة مع صحيفة (ال سولي 24 أوري) نشرت إنه ينبغي أن يشارك المستثمرون من القطاع الخاص في تحمل التكاليف المرتبطة بأزمة الديون في خطة انقاذ جديدة.

وقال برودرله "ينبغي أن يسهم الجميع بقدر معقول في تحمل العبء وهذا يشمل مستثمري القطاع الخاص أيضا. بهذه الطريقة فقط يمكننا ضمان أن يجري المستثمرون التقييمات بعناية."

وتأتي تصريحات برودرله وسط حديث بشأن احتمال تقديم مساعدات مالية لأيرلندا التي اتهمت ألمانيا بتضخيم مشاكلها باقتراح فكرة خفض قيمة الأصول لحاملي السندات في آلية انقاذ مستقبلية اعتبارا من 2013.

وقال برودرله "انضباط السوق يمكن أن يكون حافزا لسياسة الميزانية بنفس قوة العقوبات بموجب ميثاق الاستقرار والنمو. وهكذا يمكن تفادي أزمة الديون من الأساس."

وقالت مصادر حكومية لرويترز إن الحكومة الألمانية وافقت بنسبة كبيرة على خطة لآلية جديدة لمواجهة أزمات منطقة اليورو اعتبارا من 2013 ستشمل تحمل المستثمرين من القطاع الخاص قدرا من العبء وربما تناقشها مع شركائها في منطقة اليورو في بروكسل يوم الثلاثاء.

وعن الاقتصاد الألماني قال برودرله إن الصادرات الصناعية "مستقلة نسبيا" عن تذبذبات اليورو بفضل ارتفاع جودة الصادرات وحقيقة أن أكثر من 40 بالمئة منها تذهب لمنطقة اليورو نفسها.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تؤيد فرض ضريبة تعدين في أستراليا

سيدني /14/ اكتوبر/ رويترز:

أيدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ضريبة التعدين المثيرة للجدل في أستراليا وقالت إن الضريبة المقترحة عادلة وفعالة وأوصت بفرضها على جميع شركات التعدين.

وقالت المنظمة في مسح أجرته عن المستقبل الاقتصادي لأستراليا إن الضريبة وهي مثار خلاف رئيسي بين الحكومة وأكبر شركات التعدين في العالم لها ما يبررها.

لكن المنظمة قالت إنه يمكن تحسين الضريبة المقترحة التي تبلغ 30 في المئة ومن المتوقع تنفيذها اعتباراً من 2012 إذا حلت محل رسوم الامتياز وامتدت إلى جميع السلع الأولية وشركات التعدين بصرف النظر عن أحجام تلك الشركات.

وأضافت المنظمة أن هذا سيضمن أن الضريبة المقترحة التي توصف بأنها "منخفضة نسبيا" لن تؤثر سلبا على حوافز الاستثمار باستهداف الشركات الكبيرة وقطاعات معينة فقط.

وتستهدف ضريبة التعدين المقترحة 320 شركة من شركات تعدين الحديد الخام والفحم التي تبلغ أرباحها 50 مليون دولار استرالي (49.3 مليون دولار) سنويا أو أعلى من ذلك.

ومن المتوقع أن تدر عشرة مليارات دولار استرالي في أول عامين من العمل بها للمساهمة في تمويل خفض الضرائب على الشركات وزيادة معاشات العاملين.

وقالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إنه ينبغي إلغاء رسوم الامتياز لتبسيط النظام الضريبي ومنع الدول من زيادة رسوم الامتياز في المستقبل.

واضافت "سيكون استبدال رسوم الامتياز بمصدر ضريبي مناسب يمتد إلى جميع السلع الأولية وجميع الشركات بصرف النظر عن حجمها أمرا مرغوبا".